



تتشرف كلية الدراسات العليا و كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

دور الحوكمة في تفعيل سياسات الابتكار الإداري في سوق أبو ظبي للأوراق المالية

للطالب

عمر مطر جمعه النيايدي

المشرف

د. عبد الفتاح ياغي، القسم العلوم السياسية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

المكان والزمان

12:00 مساءً

الأربعاء، 20 نوفمبر 2019

1116، المبنى H1

الملخص

أعدت هذه الدراسة بغية التعرف على واقع ودور الحوكمة بوصفها نشاطاً تقوم به الإدارة لتنسق العمليات التي تقوم بها كي تضبط وتوجه وتحدد وتوزع الحقوق والواجبات بين المشاركين والمساهمين في المؤسسات، من خلال جعل المواطنين على علم تام بكافة سياسات وخدمات الدولة وصناعات القرار، بحيث تُخرج القرارات بصيغة تشاركية مما يؤدي إلى زيادة الثقة في الحكومة وذلك نظراً لشفافيتها وتقديمها الخدمات والسياسات بصورة كاملة وفعالة. كما تعكس الرؤى والطموحات واحتياجات المجتمع باستثمار أمثل للموارد. وتناولت تأثير الحوكمة على الشركات ومساهمتها في تقوية الاقتصاد. حيث عرّف الباحث تاريخ الحوكمة وما يندرج تحتها من مفاهيم وما تعكسه من رؤية واضحة للعميل ومستخدمي الخدمات التي تقدمها، إضافةً لتحديد أدوار ومسؤوليات التنفيذيين وغير التنفيذيين.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، واستند إلى استبانة تضمّنت جمع المعلومات من العاملين في سوق أبو ظبي للأوراق المالية والمراجعين للسوق. حيث قُدمت هذه الاستبانة إلى 300/ فرداً من الموظفين والمراجعين. ليقدّموا وجهات نظرهم المختلفة حول واقع تطبيق الحوكمة ودورها في تفعيل الابتكار الإداري في سوق أبو ظبي. قام الباحث في هذه الأطروحة بالاستعانة باستبانة محكمة ومدرّسة تم التأكد من صدقها وثباتها وذلك لتحقيق أهداف الدراسة التي تتجلى في:

- 1) اشراك جميع الأطراف المعنية في اتخاذ القرار بغية خدمة المواطنين.
- 2) تعزيز سيادة القانون بحيث تكون حقوق المواطنين كاملةً محفوظةً.
- 3) أن تكون الحوكمة ديناميكية بحيث تتماشى مع جميع متطلبات مختلف شرائح المجتمع ضمن إطار زمني محدد.
- 4) مكافحة الفساد والتجاوزات الغير قانونية ضمن الشركات والمؤسسات الحكومية.
- 5) تحقيق الكفاءة العالية في العمل المؤسسي باستخدام أفضل الموارد المتاحة.
- 6) إقامة الديمقراطية بحيث تؤدي المؤسسات والشركات دورها بشكل مثمر.

إن تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات والشركات يزيد من ثقة الجمهور في عملية الخصخصة ويضمن للدولة أفضل العوائد من الاستثمارات مما يزيد من القوة التنافسية لهذه الدولة.

كلمات البحث الرئيسية: الحوكمة، الابتكار، النظام المالي، الاستدامة، اوراق مالية.